

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الظواهر المذمومة لبعض النساء في مجتمع الغرب الإسلامي ما بين

القرنين (5-6هـ/11-12م) من خلال النوازل الفقهية

The pernicious phenomena of some women in the Western Muslim society during the two centuries (5-6 Hijri /11-12 AD) through The Controversial issues in Fiqh (Al-Nawazil in Fiqh)

1- دلال هيصام Dalal Haissam ، 2- موسى هواري Moussa Houari

1 طالبة دكتوراه: مخبر الدراسات التاريخية المتوسطة عبر العصور- جامعة يحي فارس- المدينة-

haissam.dalal@univ-medea.dz

2 أستاذ التعليم العالي - جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر 02-

moussa.houari@univ-alger2.dz

المؤلف المرسل: دلال هيصام Dalal Haissam

الإيميل: haissam.dalal@univ-medea.dz

تاريخ القبول : 02 – 04 - 2024

تاريخ الاستلام: 21 - 12 - 2023

الملخص:

تعد كتب النوازل الفقهية من بين أهم المصادر التي زودتنا بمعلومات تاريخية قيمة عن المرأة ومكانتها في مجتمع الغرب الإسلامي خلال القرنين (5هـ-6هـ/11م-12م)، حيث أنه وبالرغم من دورها الفعال في بناء الأسرة، والقيام بكل متطلباتها، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور فئة أخرى ممن فسدت أخلاقهن فأنجرفن في وحل الرذيلة، ولعل من بين أهم تلك القضايا التي يمكن أن نسلط عليها الضوء ما ارتبط منها بتلك الظواهر المذمومة التي مارستها بعض النسوة، وكان لها أثر سلبي على الأسرة والمجتمع، لاسيما في ظل انتشار الفساد الأخلاقي، وغياب الوازع الديني في أواسط البعض منهن، ولذلك نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إزالة الحجاب على بعض تلك الممارسات والسلوكيات التي اعتبرت بمثابة وصمة عار في حق بعض النسوة، واستدعت في عديد من المرات تدخل الفقهاء للبحث فيها، وإيجاد حلول لها.

الكلمات المفتاحية: المرأة؛ الزنا؛ الأندلس؛ النوازل؛ فقدان العذرية.

Abstract:

The Controversial issues books in Fiqh are among the most important sources that provided us with valuable historical information about women and their rank in the Muslim society of the West during the two centuries (5-6Hijri/11-12 Ad). In spite of its active role in family-building, this has not prevented the emergence of people whose morals have been corrupted and who have drifted in the vice. Perhaps one of the most important issues we can highlight is the associated phenomena that have been practiced by some women and had a negative impact on the family and society because of the corrupted morals and the absence of religious conscience among some women. Thus, this study aims to shedding light upon some of those practices and behaviors that have been a smirch on some women and have often called for the intervention of scholars to broadcast and find solutions to them.

Keywords: Women; Adultery; Andalusia; The controversial issues; Loss of virginity.

مقدمة:

حجي بأنها "مسائل وقضايا دينية ودنيوية تحدث للمسلم ويريد أن يعرف حكم الله فيها"،³ وبالإضافة إلى مصطلح "النازلة" استعمل الفقهاء والعلماء مصطلحات وألفاظ أخرى تتقارب ومعنى النوازل، كالفقهاء، والمسائل، والأجوبة، والأحكام.⁴

- ثانيا: المرأة وحضورها الإيجابي في كتب النوازل.

تتميز النوازل الفقهية عادة بالواقعية، وبعد مسائلها عن الافتراضات النظرية التي طالما شجعت الفقه وعقدته⁵، وتكمن أهمية المصنفات النوازلية في حقل الدراسات التاريخية فيما تتضمنه من معلومات قيمة عن الحياة اليومية للأفراد في المجتمع المغربي والأندلسي، فهي بمثابة مرآة عاكسة للحياة الأسرية والعلاقات الناظمة لها، كما أزلت العديد من اللبس الذي كان يعتري الحياة الاجتماعية والاقتصادية للعامة في المجتمع، وباعتبار المرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع فقد كانت لها هي الأخرى حصتها من الأسئلة التي رفعت إلى الفقهاء خلال الفترة مدار البحث، والتي تبرز أهميتها وفعاليتها في الأسرة، ناهيك عن دورها كفاعل حضاري هام على المستوى الاقتصادي، والثقافي⁶، علاوة على تمتعها بكافة حقوقها في التملك، وحرية التصرف بممتلكاتها فإن شاءت باعت، أو وهبت، أو تصدقت، دون الحاجة إلى استشارة أو تفويض⁷، ومما نستشف به على ذلك ما سئل عنه المازري (ت536هـ/1141م) عن امرأة باعت دارا لها بمائتي دينار، على أن تأخذ كل شهر أربعة دنانير⁸، بينما وهبت أخرى جميع ميراثها من ابنها لحفيداتها، نظرا لحبها لهن، وسعيا منها لضمان مستقبلهن⁹.

المحور الثاني: الظواهر المذمومة لبعض النسوة في

مجتمع الغرب الإسلامي خلال القرنين (5-6هـ/11-12م): على الرغم من هذه الصورة الإيجابية التي أمدتنا بها النصوص النوازلية عن المرأة، إلا أن ذلك لم من ظهور فئة أخرى ممن فسدت أخلاقهن، فكانت لهن بعض الممارسات المنافية للشرع والعرف.

أولا- الزنا:

تعاملت الشريعة الإسلامية مع الزنا كجريمة شنيعة منكرة، وجاء تحريمها في القرآن الكريم باعتبارها من كبائر الذنوب الفاحشة التي تعصف بالأمم والمجتمعات حيث قال الله سبحانه وتعالى في تنزيله المحكم ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَاءَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾¹⁰، كما شدد فقهاء الغرب الإسلامي

تعتبر مصنفات النوازل الفقهية من بين أهم المصادر الدفينة التي أزلت الغموض الذي كان يعتري الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، وحتى السياسية في الغرب الإسلامي، وذلك باعتبارها مرآة عاكسة لصورة المجتمع بشقيه الإيجابي والسلبى، وباعتبار المرأة جزء لا يتجزأ منه فقد كانت لها حصتها هي الأخرى من الأسئلة الواردة على فقهاء الغرب الإسلامي خلال القرنين (5-6هـ/11-12م)، والتي تبين من خلالها الدور الريادي الذي مارسته المرأة في تكوين الأسرة، وتنشئة الأجيال وفق نهج إسلامي قويم، بل وتعدته لتساهم جنباً إلى جنب مع الرجل في تنمية الحياة الاقتصادية، والثقافية، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور فئة أخرى من النساء ممن كانت لهن بعض السلوكيات المحرمة، والمنافية لتعاليم الدين الإسلامي، والآداب العامة للمجتمع، والتي على الرغم من أنها تظل حالات شاذة لا يمكن تعميمها، إلا أنه وجب تسليط الضوء عليها، باعتبارها من المظاهر التي كثيرا ما تم السكوت عنها في المصادر التاريخية التقليدية، وعلى ضوء هذا يعالج هذا المقال إشكالية مفادها:

ما هي أهم الظواهر المذمومة المنتشرة بين بعض النسوة في الغرب الإسلامي خلال القرنين 5-6هـ/11-12م؟ وكيف كانت تداعياتها على الأسرة والمجتمع؟ وهل تمكنت كتب النوازل الفقهية من تقديم صورة واضحة لها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية حاولنا تتبع أهم الممارسات غير الأخلاقية المنافية للدين والعرف، والتي برزت في الوسط النسوي خلال فترة الدراسة، وكيف كان رد الفقهاء عليها وتفاعلهم معها، بالإضافة إلى تبعات تلك الممارسات على الأسرة خاصة، والمجتمع عامة.

المحور الأول: النازلة وتوظيفها التاريخي**أولا- تعريف النوازل:**

1- لغة: جمع نازلة، وهي الشدة، أو الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالناس¹.

2- اصطلاحا: قدم الباحثون في مجال الفقه عدة تعريفات للنوازل في مفهومها الاصطلاحي، والتي لا تكاد تختلف عن معناها اللغوي، ومن بينها أنها تلك " القضايا والوقائع التي يفصل فيها القضاة طبقا للفقه الإسلامي"²، بينما قال محمد

كما تطرقت بعض المسائل إلى احتيال بعض النسوة ممن اشتهرن بالفساد والفسق بالتستر عن ارتكابهن لجرم الزنا، عن طريق ادعاء الاغتصاب¹⁷ والإكراه في وطنهن، ومن مشاهد ذلك ما رفع إلى بعض فقهاء قرطبة¹⁸ عن امرأة اتهمت رجلا باغتصابها وافترضوا بكارتها، إلا أن المتهم بذلك ممن ينسب إلى أهل الطهارة والعفة، بينما هي ممن ينسب إلى الفساد، فكان جوابهم بأن تجلد لإقرارها بالزنا مائة سوط، وبقدفها للرجل ثمانون سوطاً¹⁹.

بالإضافة إلى ممارسة الزنا في إطار التستر والخفية ذكرت بعض المصادر فئة من نساء الأندلس خاصة ممن مارسن الزنا بشكل علني في دور خاصة بالبغاء عرفت "بدار الخراج"²⁰، وقد سعى الفقهاء وعلى إثرهم المحتسبون إلى منع هذا النوع من الانحلال الأخلاقي الذي انتشر في المجتمع، حيث ذكر ابن عبدون بأنه يجب أن تنهى نساء دور الخراج عن كشف رؤوسهن خارج الفندق²¹، خاصة وأهبن عادة ما كن يخرجن إلى الشارع مزينات بالحلي، صابغين شفاهن بقشور الجوز بغية جذب الرجال²²، والجدير بالذكر أن أغلب زوار دور الخراج كانوا من سكان البوادي والأرياف والتجار العابرين بالمدن، ممن يسعى لقتضاء حاجته من النساء لمدة قصيرة²³.

ثانيا- تداعيات الزنا على الأسرة

1- مسألة النسب: والملاحظ أن جريمة الزنا عادة ما كانت تؤدي إلى مسألة أخطر، وهي إثبات النسب خاصة في حال ما إذا اتهم الزوج زوجته بالزنا أو نفى حملها منه، وقد دفعت هذه المسألة بالفقهاء إلى الإفتاء باللعان²⁴ بين الزوجين لحل ذلك، وقد رصدت لنا المصادر الفقهية خلال فترة الدراسة العديد من الحالات بهذا الشأن، ومما نستشف به على ذلك ما رفع إلى الفقيه ابن ورد (ت540هـ/1146م) عن رجل أنكر حمل زوجته واتهمها بالزنا، وأراد ملامعتها، بينما زعمت هي أنه وطئها بعد علمه بحملها²⁵، وفي مسألة أخرى ذكر "قاسم بن أبي طالب" أنه رأى زوجته "سعدونة بنت سعيد" تزني فأراد ملامعتها، وذكر أنه كان قد استبرأها²⁶ من قبل واعتزلها لأكثر من أربعة أشهر، فأفتى ابن لبابة أنه في حال ما إذا أقرت المرأة بما قال زوجها رجمت، وإن أنكرت لاعنها²⁷، وقد ذكر الونشريسي أن آخر لعان في الإسلام كان بمدينة قرطبة سنة 388هـ/998م لما لاعن "ابن عات" "ابن الرندي"، ولما عوتب بذلك برر بأنه إنما أراد إحياء سنة كانت قد اندثرت²⁸، وهذا ما يدفع بنا إلى التساؤل عن مدى تطبيق الأحكام الخاصة بموضوع اللعان

خلال فترة الدراسة على عدم التساهل في موضوع الزنا، وضرورة تطبيق الحد فيه بحسب النص القرآني ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشَسْتَدَّ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾¹¹.

ونظرا لشدة العقوبة المطبقة على مرتكب الزنا في الشريعة الإسلامية فلا بد من التأكد من ارتكابها فعلا، وقد أجمع الفقهاء بأنها لا تثبت إلا بالإقرار أو الشهادة، فلا تقام الحدود بالسمع والظن، وقد ذكر ابن رشد (ت520هـ/1126م) بأنه لو استفاض رجل على أنه يزاني امرأة فاجرة معلومة بالفجور، ووجدت معه في داره وقد أغلق عليها بابه مدة من الزمان لم يجب عليه حدُّ الزنا، وإن غلب الظن بخلوته معها المدة الطويلة من الزمان زناه بها، وإنما يجب عليه بذلك العقوبة الموجعة¹².

وعلى الرغم من حساسية موضوع الزنا في مجتمع الغرب الإسلامي إلا أنه يعد من بين أبرز القضايا التي تم طرحها على الفقهاء خلال فترة الدراسة، خاصة وأنها عادة ما ساهمت في تفكيك الأسرة واختلاط الأنساب، ويظهر ذلك جليا من خلال المسائل المرفوعة إلى الفقهاء¹³، والتي أثبت مدى تفشي الرذيلة وغياب الوازع الديني لدى بعض النسوة، خاصة في فترات الفتن والاضطرابات التي شهدتها المنطقة خلال القرنين (5-6هـ/11-12م)، ومما نستشف به على ذلك ما رفع إلى الفقيه ابن رشد عن امرأة محصنة حملت من الزنا مرتين، وقتلت ما ولدت مرة، واعترفت بجريمتهما، فأفتى بأنه يجب عليها الرجم، ويكون الحكم بذلك إلى قاضي الجماعة¹⁴.

كما تم ذكر بعض الحالات الشاذة التي شهدت ممارسة الزنا ضمن نطاق المحارم، وهو ما بين مدى الفساد الأخلاقي والديني الممارس من قبل بعض النساء، ومما ورد في هذا الصدد امرأة اعترفت بأنها تعرضت لابنها وهو سكران في الظلام حتى وطئها، فحملت منه بفتاة دون علمه، ولم تتوقف شناعة النازلة عند هذا الحد فحسب، بل أضافت أنها أخفت عنه حملها، ولما بلغت الفتاة أنكحتها من ابنها على أنها أجنبية عنه، والابن لا علم له بأنها ابنته من الزنا، فلما بنى بها وأولدها، تابت الأم وأقرت بفعلتها¹⁵، وفي نازلة أخرى رفعت إلى أبي عمران الفاسي (ت430هـ/1038م) عن رجل زنا بأمراته على الرغم من معرفته بتحريم ذلك¹⁶.

خاصة وأن المرأة مؤتمنة على ذلك، لما فيها من براءة للأرحام وحفظ لاختلاط الأنساب⁴¹، ومما نستشف به على ذلك ما رفع إلى القاضي عياض من مدينة سبتة⁴² إلى الفقيه ابن رشد بقرطبة عن "محمد بن أحمد اللخمي" الذي اشتكى بزوجه "فاطمة بنت محمد" نظرا لزوجها قبل انقضاء عدتها من زوجها الذي طلقها قبله⁴³.

وفي نازلة رفعت إلى بعض فقهاء الأندلس عن امرأة تزوجت بعد وفاة زوجها، ثم ولدت طفلا لأقل من ستة أشهر من دخولها، فقيل فيها بأن يكون نسب الولد لزوجها الأول، وهي ناكح في عدة، كما أن المرأة لا تعذر بالجهالة لأنه شيء تجده في بطنها، وإنما تعذر في خطأ العدة إذا كانت بالشهور دون الحمل⁴⁴.

رابعاً- المساحقة:

تعد من بين الممارسات الجنسية الشاذة من قبل بعض النسوة، والمراد بها إتيان المرأة للمرأة⁴⁵ وقد اتفق الفقهاء على أن المساحقة لا تعد من الزنا، ولذلك لا يجب الحد فيها، وإنما هي معصية تستوجب التعزير⁴⁶، وقد تفرد الشعبي (ت1134/هـ497م) بذكر مسألة عن العقاب المستحق للمتساحقتين؟ فقال إنه ليس في ذلك إلا اجتهاد الإمام على ما يرى من شنعة ذلك، وأفتى أصبغ بأنه ليس فيها حدٌ مثل الزنا ولا حدٌ محدود من الضرب، ورأى بأن يُضربا خمسين خمسين أو نحوهما أو أكثر على ما يرى من شهرة ذلك⁴⁷.

خامساً- فرار المرأة:

على الرغم من أن فرار المرأة في مجتمع الغرب الإسلامي لم يكن بالشيء المألوف الساري على جل نساء المنطقة، إلا أن كتب النوازل رصدت لنا بعض الحالات الاستثنائية التي سجلت لنا هروب بعض النسوة إما من بيت أهلها أو بيت الزوجية، خاصة في المناطق البدوية التي اشتهرت بانتشار بعض مظاهر الظلم والجور الذي عادة ما تمارس على المرأة لاسيما في موضوعي الزواج والميراث⁴⁸، خاصة في ظل غياب سلطة قضائية رادعة تسهر على حماية مصالحها⁴⁹، نظرا لأن البدو عادة ما كانت تشريعاتهم تستند إلى العرف دون تعاليم الشريعة الإسلامية في عديد المرات، وذلك باعتبارهم مجتمع قائم على أساس القبيلة⁵⁰. وفي هذا الصدد تطلعنا إحدى النوازل التي سئل عنها أبو الحسن القاسبي (ت403/هـ1012م) عن امرأة هربت من تحت زوجها إلى بلد آخر، ثم إنها تزوجت على أساس أنها خلية ثم استحقها الأول⁵¹، ونظرا لأن هروب

بعد هذا التاريخ، هل تمت فعلا؟ أم ظلت مجرد أحكام صادرة من قبل الفقهاء لم يتم تطبيقها على أرض الواقع.

هذا، ورصدت لنا المدونة النوازلية في الغرب الإسلامي خلال القرنين (5هـ-6هـ/11م-12م) عدة مسائل تطرقت لموضوع إثبات النسب، لاسيما في ظل الاضطرابات التي عرفتها المنطقة خلال فترات متباينة من تاريخها، والتي أثرت بشكل أو بآخر على غياب الوازع الديني، وتفشي الرذيلة بين بعض النساء، ومما رفع إلى الفقهاء بهذا الشأن امرأة ادعت بأنها حامل منذ أربع سنوات²⁹، بينما ولدت أخرى لأقل من ستة أشهر من دخولها بزوجها الثاني³⁰، في حين ألحقت أخرى ما أنجبت بزوجها الغائب غيبة طويلة منقطعة³¹.

ب- القتل:

من تبعات مسألة الزنا أيضا الإقدام على ارتكاب جريمة القتل، وذلك إما أن يكون ذلك في لحظة غضب من هول ما تم رؤيته من شناعة المنظر، أو بغرض التستر عن الفضيحة، ومما نستدل به على ذلك ما استفتي فيه ابن الحاج (ت529/هـ1134م) عمن وجد مع امرأته رجلا فقتله، فأفتى بحسب قول ابن القاسم بأن عليه الدية لأنه يُعذر بالغيرة³²، بينما أقدموا رجلا على قتل أخت لهما برميها في الغدير بعد اتهامها بممارسة الزنا³³.

بالإضافة إلى ذلك رصدت لنا بعض النوازل إقدام بعض النسوة على قتل أولادهن من الزنى درءا لفلطن وتجنبنا للعار والفضيحة التي عادة ما كانت تلحقهن في المجتمع³⁴، وقد ذكر في نازلة أن امرأة طرحت ولدها بعد أزيد من عام على طلاقها، ولما عثر عليه قالت: إنه ولدي من زوجي الذي طلقني وخفت أن يُقام علي الحد فطرحته³⁵.

ج- فقدان العذرية: تعد مسألة عذرية³⁶ الفتاة من المسائل التي عرفت نوعا من التحايل من قبل بعض النساء، لاسيما وأن الرجال في مجتمع الغرب الإسلامي خلال فترة الدراسة عادة ما كانوا يحبذون الزواج من المرأة البكر العذراء³⁷، وقد أظهرت بعض النوازل التي رفعت إلى الفقهاء شكوى بعض الرجال ممن ألقى زوجته دون غشاء للبكارة ليلة دخلتها³⁸، حيث ذكر ابن الحاج مسألة عن رجل تزوج امرأة على أنها بكر فوجدها ثيبا من زوجين³⁹.

ثالثا- التعدي على العدة:

من بين التجاوزات التي سجلها الفقهاء في حق بعض النسوة الزواج قبل انقضاء عدتهن⁴⁰ سواء من طلاق أو من وفاة،

السلبية المترتبة عن جريمة الزنا، والتي أُلقت بظلالها على الأسرة، وعصفت بكيانها، كما ساهمت في حرمان الأطفال من حقهم الطبيعي في معرفة نسبهم، والتمتع بكافة حقوقهم شأنهم شأن بقية أقرانهم في المجتمع.

-سأهم غياب الوازع الديني، وسيطرت السلطة القبلية في بوادي بلاد المغرب الإسلامي، إلى لجوء بعض النساء إلى الفرار خوفاً على أنفسهن من بعض الممارسات المنافية للأداب العامة، لاسيما في ظل غياب هيئة قضائية تسعى لحمايتها، والوقوف على حقوقها.

2--كما يتضح لنا من خلال هذه الدراسة أنه وعلى الرغم من ممارسة بعض النساء لسلوكيات منافية للدين الإسلامي، والأعراف والتقاليد التي تحكم مجتمع الغرب الإسلامي، إلا أنها تبقى عينات شاذة لا تعني بالضرورة انتشارها في المجتمع بشكل جلي وواضح، إلا أنه وجب الحديث عنها، وتسليط الضوء عليها لواقعتها، وللآثار التي خلفتها داخل الأسرة والمجتمع.

قائمة المصادر والمراجع:

1-الكتب:

-إبراهيم القادري بوتشيش، المغرب والأندلس عي عصر المرابطين "المجتمع- الدهنيات- الاولياء"، ط01، دار الطليعة، بيروت، 1993.

- ابن حزم الأندلسي، رسائل ابن حزم الأندلسي، تح إحسان عباس، ج01، ط01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987.

- أبو الأصيبغ عيسى ابن سهل، الإعلام بنوازل الأحكام المعروف "بالأحكام الكبرى، تح نورة محمد التوجيهي، ج01، ط01، د ب ن، د ت ن، 1995.

- أبو الحسن اللخمي القيرواني، فتاوى، تح حميد ابن محمد لحر، د ط، دار المعرفة، الدار البيضاء، د س ن.

- أبو الفضل ابن المنظور، لسان العرب، د ط، دار الصادر، بيروت، د س ن.

- أبو القاسم أحمد ابن ورد التميمي، الأجوبة، تح محمد بوخيزة وبدر العمراني، ط01، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، المغرب، 2009.

- أبو الوليد محمد ابن رشد القرطبي، المقدمات والمهدات، تح محمد حجي، ج01، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.

المرأة عادة ما اعتبر من الأشياء التي تجلب العار والذل للأسرة خاصة في المناطق البدوية، فقد جرت العادة أن يتم قتلها في حال العثور عليها من قبل زوجها أو أهلها⁵².

ولأجل ذلك نجد أن الفقهاء ومن خلال الفتاوى الصادرة عنهم سارعوا إلى حماية المرأة من ذلك، خاصة إذا التمس منها حسن سيرتها وسعيها لإعادة بناء حياة جديدة، ومما تستدل به على ذلك ما رفع إلى أبو عمران الفاسي عن امرأة تقدم بلدا ولا يدري من أين قدمت، ولا من هي فتطلب التزويج، فهل يزوجها السلطان بعقد إثبات موجب؟ فأجاب: بأنه إذا كان البلد قريبا كتب إليه، بينما إذا كان بعيدا يتعذر الوصول إليه خلي بينها وبين ما تريده إذا لم يتبين كذبها⁵³، بينما استفتي ابن الضابط (ت بعد 440هـ/1048م-1049م) عن امرأة ذكرت أنها من الجبل، وهي مقيمة بمدينة سفاقس⁵⁴ منذ السنة ونصف، وذكرت أنها ليس لها زوج، وأرادت إذن القاضي في تزويجها وهي ضعيفة، فأفتى "أنه إذا كشف جماعة من الجيران عن حالها وذكرها صدقها فيما ادعت، زوجت"⁵⁵.

كما دفعت بعض العادات القبلية المنافية لتعاليم الدين الإسلامي في دفع بعض النساء إلى الهروب من بيوتهن دفاعا عن عرضهن وشرفهن، وقد عدت لنا المصادر الفقهية خلال فترة الدراسة بعض من تلك الحالات، نذكر منها نازلة ذكرت أن العرف السائد في أحد القبائل كان قائما على أن يبادر أخو الميت أو قريبه بالمبيت عند زوجته قبل انقضاء عدتها من وفاته⁵⁶. وفي مسألة أخرى تدل على مدى الدناءة الممارسة من قبل بعض الرجال في حق زوجاتهم رجل عرض زوجته للفجور وأخرجها للفاسق، وصار ينتجع بها معهم غير مكره على ذلك، مما جعل المرأة تهرب منهم، وتمتنع بأهل موضع زوجها⁵⁷.

خاتمة:

في الأخير خلصت هذه الدراسة القائمة على أساس المصادر الفقهية إلى عدة نقاط أبرزها:

- تكمن أهمية المصنفات النوازلية في حقل الدراسات التاريخية فيما تتضمنه من معلومات قيمة عن الحياة اليومية للأفراد في المجتمع المغربي والأندلسي، فهي بمثابة مرآة عاكسة لتلك الممارسات والسلوكيات التي لطالما ظلت مهمشة في المصادر التاريخية الأخرى.

-تعد مسألة الزنا من أكبر المنكرات المنافية لقيم الشريعة الإسلامية، والتي عادة ما عصفت بكيان الأسرة، وأدت إلى تفككها وانهارها. -تعتبر قضية النسب من أهم النتائج

- أبو الوليد محمد ابن رشد الفُطَري، فتاوى ابن رشد، تح المختار⁵⁸ ابن الطاهر التليلي، ج01، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.
- أبو عبد الله محمد ابن الحاج التجيبي، نوازل ابن الحاج التجيبي، تح أحمد شعيب اليوسفي، ج03، ط01، الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، تطوان، 2018.
- أبو عبد الله محمد الرصاع الأنصاري، شرح حدود ابن عرفة، تح محمد أبو الأحناف والطاهر المعموري، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.
- أبو عبد الله محمد المازري التميمي، فتاوى المازري، تح الطاهر المعموري، د ط، الدار التونسية ومركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، تونس، 1994.
- أبو عبد الله محمد بن محمد الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، تع محمد يحي بن محمد، ج04، د ط، دار الرضوان، موريتانيا، د س ن.
- أبو عبيد عبد الله البكري، المسالك والممالك، ج02، تح جمال طلبة، ط01، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
- أبو عمر يوسف ابن عبد البر، التمهيد والاستذكار (موسوعة شروح الموطأ)، تح عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط01، مركز هجر، القاهرة، 2005.
- أبو عمران الفاسي، فقه النوازل على المذهب المالكي، فتاوى الإمام أبي عمران الفاسي، تح محمد البركة، د ط، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2010.
- أبو مطرف عبد الرحمن الشعبي، الأحكام، تح الصادق الحلوي، ط01، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1992.
- أحمد ابن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح إحسان عباس ج01، د ط، دار الصادر، بيروت، 1968.
- أحمد أبو الحسن بن فارس، مجمل اللغة، تح زهير عبد المحسن سلطان، ج02، ط02، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986.
- أحمد بن سعيد بن بشتغير، نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي، تح قطب الريسوني، ط01، دار ابن حزم، بيروت، 2008.
- أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تح الشناوي عبد العظيم، ج02، ط02، دار المعارف، القاهرة، د س ن.
- أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، تح: محمد حجي، ج 3، ط03، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2013.
- الرازي محمد بن أبي بكر، مُختار الصحاح، د ط، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.
- شهاب الدين ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار الصادر، بيروت، د ط، د س ن، ج03/04.
- صالح عبد السميع الأبي الزهري، جواهر الاكليل شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب الامام مالك إمام دار التنزيل، ج02، د ط، مكتبة الثقافة، بيروت، د س ن.
- عبد الخالق النووي، جريمة الزنا في الشريعة الإسلامية والقانون الوطني، د ط، المكتبة العصرية، لبنان، 1973.
- عبد العزيز بن عبد الله، معلمة الفقه المالكي، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.
- عبد الله معصر، تقريب معجم مصطلحات الفقه المالكي، ط01، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.
- علي بن بسّام الشنتريني، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تح إحسان عباس، ج01، د ط، دار الثقافة، بيروت، 1997.
- علي بن محمد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح محمد صديق المنشاوي، د ط، دار الفضيلة، القاهرة، 2004.
- محمد ابن أحمد ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، تح ليفي بروفنسال، د ط، المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية، القاهرة، 1955.
- محمد الإحسان عميم، التعريفات الفقهية، ط01، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.
- محمد بن حسن، القبائل والأرياف في العصر الوسيط، د ط، دار الرياح الأربع، تونس، 1986.
- محمد بن حسين الجيزاني، فقه النوازل "دراسة تأصيلية وتطبيقية"، مج01، ط02، دار ابن حزم، بيروت، 2006.
- محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح إحسان عباس، ط02، مكتبة لبنان، بيروت، 1984.
- محمد حجي، نظرات في النوازل الفقهية، ط01، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، المغرب، 1999.
- محمد عبد الوهاب خلاف، قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر ميلادي الخامس هجري " الحياة الاقتصادية والاجتماعية"، د ط، الدار التونسية، تونس، 1984.

Levé provençal, Histoire De L'Espagne
Musulmane, tome3, GP Maisonneure, Paris,1953
المجلدات 2:

- القادري بوتشيش إبراهيم، النوازل الفقهية في الأطروحات
الجامعية: التوجهات، الإضافات المعرفية والإشكالات
المنهجية، مجلة عصور الجديدة، مج 05، ع 17، 2015.

- القاضي عياض وولده محمد، مذاهب الحكام في نوازل
الأحكام، تح محمد بن شريفة، ط01، دار الغرب الإسلامي،
بيروت، 1997.
جمال الدين أبو الفضل ابن المنظور، لسان العرب،
مج 11، د ط، دار الصادر، بيروت، د س ن.
- الصمدي مصطفى، فقه النوازل عند المالكية تاريخاً
ومنهجاً، ط01، مكتبة الرشد، السعودية، 2007.

-الهوامش:

¹ ابن المنظور جمال الدين أو الفضل، لسان العرب، مج 11، دار الصادر،
بيروت، د ط، د س ن، ص 659؛ بن فارس أحمد أبو الحسن، مجمل
اللغة، تح زهير عبد المحسن سلطان، ج 02، مؤسسة الرسالة، بيروت،
ط 02، 1986، ص 864؛ الرازي محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح،
مكتبة لبنان، بيروت، د ط، 1986، 273.

² بنعبد الله عبد العزيز، معلمة الفقه المالكي، دار الغرب الإسلامي،
بيروت، ط 01، 1983، ص 18؛ الجيزاني محمد بن حسين، فقه النوازل
"دراسة تأصيلية وتطبيقية"، مج 01، جار ابن حزم، بيروت، ط 02،
2006، ص 20.

³ حجي محمد، نظرات في النوازل الفقهية، منشورات الجمعية المغربية،
المغرب، ط 01، 1999، ص 11.

⁴ الجيزاني محمد، المرجع السابق، مج 01، ص 21.

⁵ الصمدي مصطفى، فقه النوازل عند المالكية تاريخاً ومنهجاً، ط 01،
مكتبة الرشد، السعودية، 2007، ص 14.

⁶ القادري بوتشيش إبراهيم، النوازل الفقهية في الأطروحات الجامعية:
التوجهات، الإضافات المعرفية والإشكالات المنهجية، مجلة عصور
الجديدة، مج 05، ع 17، 2015، ص 45-47.

⁷ السباعي مصطفى، المرأة بين الفقه والقانون، ط 07، دار الوراق،
بيروت، 1999، ص 26-27.

⁸ أبو عبد الله محمد المازري التميمي، فتاوى المازري، تح الطاهر
المعموري، الدار التونسية د ط، ومركز الدراسات الإسلامية بالقيروان،
تونس، 1994، ص 212.

⁹ أبو الوليد محمد ابن رشد الفُرطبي، فتاوى ابن رشد، تح المختار ابن
الطاهر التليبي، ج 01، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987،
ص 323.

¹⁰ سورة الإسراء، الآية 32.

¹¹ سورة النور، الآية 02.

¹² ابن رشد، فتاوى، ج 03، ص 1464.

¹³ أبو عبد الله محمد ابن الحاج التجيبي، نوازل ابن الحاج التجيبي، تح
أحمد شعيب اليوسفي، ج 02، ط 01، الجمعية المغربية للدراسات
الأندلسية، تطوان، 2018، ص 107، 220، 322.

- ¹⁴ ابن رشد، فتاوى، ج3، ص1395.
- ¹⁵ أبو مطرف عبد الرحمن الشعبي، الأحكام، تج الصادق الحلوي، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط01، 1992، ص413 : أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، تج: محمد حجي، ج02، ط03، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2013، صص428-429.
- ¹⁶ أبو عمران الفاسي، فقه النوازل على المذهب المالكي، فتاوى الإمام أبي عمران الفاسي، تج محمد البركة، د ط، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2010، ص122.
- ¹⁷ الاغتصاب: لغة من الغصب وهو أخذ الشيء ظلماً، وجاء في الحديث أنه غصبها نفسها، أي واقعها كرهاً، بينما قال فقهاء المالكية أن الغصب هو أخذ المال قهراً تعدياً دون خرابية، كما استعملوا المصطلح للدلالة على اغتصاب العرض أو الإكراه، فقالوا في المرأة توجد حاملاً ولا زوج لها، فنقول أنها استكرهت، أو جاءت تدمي إن كانت بكرًا، أنظر: صالح عبد السميع الآبي الزهري، جواهر الاكليل شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب الامام مالك إمام دار الترتيل، ج02، مكتبة الثقافة، بيروت، د ط، د س ن، ص148، أبو عمر يوسف ابن عبد البر، التمهيد والاستذكار (موسوعة شروح الموطأ)، تج عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج20، ط01، مركز هجر، القاهرة، 2005، صص202-203 : ابن المنظور، المصدر السابق، مج01، ص648.
- ¹⁸ قرطبة: وفي لغة القوط "قرطبة" ومعناه القلوب المختلفة، وهي قاعدة الأندلس، وأمّ مدائنها، تقع وسط الأندلس على سفح جبل العروس، اشتهرت بعمارة المساجد، وكثرة الحمامات والفنادق، كما ينسب إليها جماعة وافرة من أهل العلم أمثال ابن عبد البر أبو عبد الملك، وابن الدباغ الأزدي القرطبي، تمالكها بنو جهور زمن حكم ملوك الطوائف، سقطت بيد الإسبان سنة 633هـ/1236م، أنظر: أبو عبيد عبد الله البكري، المسالك والممالك، تج جمال طلبة، ط01، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ج02، صص388-389 : محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تج إحسان عباس، ط02، مكتبة لبنان، بيروت، 1984، صص456-458 : ياقوت شهاب الدين الحموي، معجم البلدان، دار الصادر، بيروت، د ط، د س ن، ج04، صص324-325 : أحمد ابن محمد المقري التلمساني، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تج إحسان عباس، ج01، د ط، دار الصادر، بيروت، 1968، صص455 وما بعدها.
- ¹⁹ أحمد بن سعيد بن بشتغير، نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي، تج قطب الريسوني، ط01، دار ابن حزم، بيروت، 2008، ص312 : القاضي عياض وولده محمد، مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تج محمد بن شريفة، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص81 : الشعبي، مصدر سابق، ص351 : الونشريسي، المصدر السابق، ج2، ص424.
- ²⁰ ابن حزم الأندلسي، رسائل ابن حزم الأندلسي، تج إحسان عباس، ج02، ط02، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987، ص76.
- Levé provençal, Histoire De L'Espagne Musulmane, tome3, GP Maisonneure, Paris,1953, p446.
- ²¹ محمد ابن أحمد ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، تج ليفي بروفنسال، د ط، المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية، القاهرة، 1955، صص50-51.
- ²² علي بن بسام الشنتريني، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تج إحسان عباس، ج01، د ط، دار الثقافة، بيروت، 1997، ص204.
- ²³ محمد عبد الوهاب خلاف، قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر ميلادي الخامس هجري " الحياة الاقتصادية والاجتماعية"، د ط، الدار التونسية، تونس، 1984، ص319 : levé provençal, op-cit, p446.
- ²⁴ اللعان: هو حلف الزوج على زنا زوجته أو نفي حملها الازم له، وهي شهادات مؤكدة تجري بين الزوجين مقرونة باللعن قائمة مقام حِدِّ القذف في حقه، وحِدِّ الزنا في حقها، أنظر: أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصاع، شرح حدود ابن عرفة، تج محمد أبو الأجناف والظاهر المعموري، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ص301 : علي بن محمد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تج محمد صديق المنشاوي، د ط، دار الفضيلة، القاهرة، 2004، ص161.
- ²⁵ أبو القاسم أحمد بن محمد ابن ورد التميمي، الأجوبة، تج محمد بوخيرة وبدر العمراني، ط01، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، المغرب، 2009، ص119.
- ²⁶ الاستبراء: في اللغة طلب البراءة، أما شرعاً فيقصد به الكشف عن حال الأرحام ليعلم إن كانت المرأة بريئة من الحمل أو مشغولة به، ويكون ذلك بالحيض، أو ما يقوم مقامه عند عدمه من الشهور والأيام، أنظر: عبد الله معصر، المرجع السابق، صص14-15.
- ²⁷ أبو الأصبغ عيسى بن عبد الله ابن سهل، الإعلام بنوازل الأحكام المعروف "بالأحكام الكبرى"، تج نورة محمد التويجيري، ج01، ط01، د ب ن، د ت ن، 1995، ص321 : الونشريسي، المصدر السابق، ج04، ص70.
- ²⁸ الونشريسي، المصدر السابق، ج04، ص76.
- ²⁹ نفسه، ج03، صص224-225..
- ³⁰ الشعبي، المصدر السابق، ص470 : ابن بشتغير، المصدر السابق، ص406.
- ³¹ الونشريسي، المصدر السابق، ج03، ص268.
- ³² ابن الحاج، المصدر السابق، ج03، ص521.
- ³³ ابن سهل، المصدر السابق، ج02، ص871.
- ³⁴ ابن رشد، فتاوى، ج03، ص1394.
- ³⁵ ابن الحاج، المصدر السابق، ج03، ص548.
- ³⁶ الغُدْرَة: البكارة، قال ابن الأثير: العذرة ما للبيكر من الالتحام قبل الافتضاض، ويقال جارية عذراء: يَكْرُ لم يمسه رجل، أما شرعاً فهي الفتاة التي توطأ بعقد صحيح، أو بعقد فاسدٍ جاري مجرى الصحيح، أنظر: ابن المنظور، المصدر السابق، مج04، ص551 : عبد الله معصر، تقريب معجم مصطلحات الفقه المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2007، ص35.
- ³⁷ إبراهيم القادري بوتشيش، المغرب والأندلس عي عصر المرابطين "المجتمع- الدهنيات- الاولياء"، دار الطليعة، بيروت، ط01، 1993، ص24 : ابن رشد، فتاوى، ج03، ص1309.

- ⁴⁷ الشعبي، المصدر السابق، ص348.
- ⁴⁸ ابن رشد، فتاوى، ج03، ص ص1407-1408؛ الشعبي، المصدر السابق، ص 182 ؛ ابن بشتغير، المصدر السابق، ص 188 ؛ الونشريسي، المصدر السابق، ج11، ص296 ؛ محمد حجي، المرجع السابق، ص124.
- ⁴⁹ الونشريسي، المصدر السابق، ج03، ص305 ؛ القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص27.
- ⁵⁰ أبو الحسن اللخمي القيرواني، فتاوى، تح حميد ابن محمد لحمير، د ط، دار المعرفة، الدار البيضاء، د س ن، ص74 ؛ محمد بن حسن، القبائل والأرياف في العصر الوسيط، د ط، دار الرياح الأربع، تونس، 1986، ص34 ؛ المازري، المصدر السابق، ص143 ؛ الونشريسي، المصدر السابق، ج03، ص305.
- ⁵¹ الونشريسي، المصدر السابق، ج03، ص46 ؛ القاضي عياض، المصدر السابق، ص276.
- ⁵² الونشريسي، نفس المصدر، ج03، ص ص279-280.
- ⁵³ أبو عمران الفاسي، المصدر السابق، ص 110 ؛ الونشريسي، المصدر السابق، ج03، ص112.
- ⁵⁴ سفاقس: مدينة من نواحي إفريقية على ضفة الساحل، جلّ غلاتها من الزيتون، حيث يقصدها التجار من مصر، وبلاد المغرب، والصلقية قصد الحصول على زيتها الذي امتاز بجودته، بها أسواق كثيرة، ومساجد، وحمامات، وفنادق، ورباطات وحصون على البحر، أنظر: البكري، المصدر السابق، ج02، ص ص191-192؛ الحموي، المصدر السابق، ج03، ص ص223-224.
- ⁵⁵ الونشريسي، المصدر السابق، ج03، ص113.
- ⁵⁶ الونشريسي، نفس المصدر، ج04، ص523..
- ⁵⁷ الونشريسي، نفس المصدر، ج03، ص134.
- ³⁸ الشعبي، المصدر السابق، ص ص391، 399 ؛ ابن بشتغير، المصدر السابق، ص ص358-359، 368 ؛ ابن الحاج، المصدر السابق، ج03، ص452.
- ³⁹ ابن الحاج، المصدر السابق، ج03، ص456.
- ⁴⁰ العدة: هي أيام أقرأء المرأة مأخوذة من العِدِّ والحساب، وهو تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح بسبب الفسخ، أو الطلاق، أو موت الزوج، وهي دلالة على براءة الرحم، وقد استمدت مشروعيتها من القرآن لقوله تعالى في الآية 226 من سورة البقرة "وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ"، أنظر: أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تح الشناوي عبد العظيم، ج02، ط02، دار المعارف، القاهرة، د س ن، ص396 ؛ أبو عبد الله محمد الخطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، تع محمد يحيى بن محمد، ج04، د ط، دار الرضوان، موريتانيا، د س ن، ص ص532-533 ؛ محمد الإحسان عميم، التعريفات الفقهية، ط01، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص 144 ؛ الجرجاني، المرجع السابق، ص125.
- ⁴¹ أبو الوليد محمد ابن رشد القرطبي، المقدمات والمهيدات، تح محمد حجي، ج01، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص507.
- ⁴² سبتة: مدينة مشهورة من قواعد بلاد المغرب تقع على ضفة البحر الرومي، تقابل الجزيرة الخضراء، أهلها من العرب والبربر، كان صاحبها أليان أيام القوط، وهو من أجاز طارق بن زياد وأصحابه إلى الأندلس، أنظر: البكري، المصدر السابق، ج02، ص ص285-286 ؛ الحميري، المصدر السابق، ص303 ؛ الحموي، المصدر السابق، ج03، ص ص182-183.
- ⁴³ القاضي عياض، المصدر السابق، ص ص278-279.
- ⁴⁴ الشعبي، المصدر السابق، ص470 ؛ ابن بشتغير، المصدر السابق، ص406.
- ⁴⁵ عبد الله معصر، المرجع السابق، ص74.
- ⁴⁶ عبد الخالق النوي، جريمة الزنا في الشريعة الإسلامية والقانون الوطني، د ط، المكتبة العصرية، لبنان، 1973، ص34.